بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة السلطنة في اجتماعات الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

معالي مانويل بولجار وزير البيئة بجمهورية البيرو رئيس مؤتمر الأطراف الـ٢٠ في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

سعادة كريستينا فيجر الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

أصحاب الفخامة والسمو رؤساء الدول المشاركة في هذا المؤتمر،

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول المشاركة ،

الحضور الكرام،

مما لاشك فيه، فان ظاهرة الاحتباس الحراري أو التغيرات المناخية تعد مشكلة عالمية طويلة الأجل لها تأثيراتها المختلفة على النظم الطبيعية والاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والتكنولوجية، حيث أكدت جميع التقارير التقييمية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وآخرها التقرير التقييمي الخامس على الإجماع العلمي بأن التغيرات المناخية حقيقة قائمة لها تداعياتها وتأثيراتها على المستوى الدولي والإقليمي والوطني .

بسم الله الرحمن الرحيم

وتعتبر سلطنة عمان كغيرها من دول العالم عرضة لمخاطر وتأثيرات تغير المناخ مع قابلية تضرر قطاعاتها وأنظمتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية من تلك التأثيرات والتي منها تغير في مستوى سقوط الأمطار وما يصاحبها من ازدياد في حدة الجفاف والتصحر، وتقلص الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى التهديدات الكامنة لمشاريع البنية الأساسية المقامة في المناطق الساحلية بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر والمحيطات أو الفيضانات الناتجة عن الأمطار الغزيرة.

وتأكيداً لاهتمام السلطنة الدائم بمختلف القضايا البيئية وحرصها المستمر على توفير كافة مقومات النجاح لمجابهة التغيرات المناخية والإنخراط في الجهود الدولية للتكيف والتخفيف من الآثار السلبية للتغيرات المناخية، فقد قامت السلطنة بالتوقيع على كافة الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، حيث كانت السلطنة في مقدمة الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مؤتمر قمة الأرض الأولى بالبرازيل في عام ١٩٩٢م ثم مصادقتها على تلك الاتفاقية بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم ٩٤/١١٩ بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٩٤م، ثم مصادقتها على بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم ٢٠٠٤/١٠٧ الصادر بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠٠٤م.

وقد توجت السلطنة جهودها الرامية إلى مكافحة التغيرات المناخية والحد من آثارها السلبية، بإنشاء وزارة البيئة والشئون المناخية في عام ٢٠٠٧ م، ليضاف إلى مسيرة العمل البيئي المتفرد للسلطنة قطاعا هاما يعنى بالشؤون المناخية ، يعمل على تقييم الهشاشة والمخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية وتركيز وتكثيف العمل في مجالات التكيف والتخفيف من التغيرات المناخية على الصعيدين الوطني والدولي.

بسم الله الرحمن الرحيم

ففي مجال التكيف مع التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية فقد قامت السلطنة بالعديد من الجهود والانجازات منها أخذ اعتبارات تغير المناخ في الحسبان عند وضع الخطط التنموية للدولة والتي تضمنت مشاريع هامة تهدف إلى مراقبة التغيرات المناخية وتشخيص آثارها على الصحة العامة والبنية الأساسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية و البيئية، واستخدام علوم تغير المناخ وبرامج النمذجة الحاسوبية للتنبؤ بالآثار المناخية المستقبلية وآثارها على أراضي ومياه وأجواء السلطنة، ووضع الخطط متوسطة وطويلة المدى لمواجهة تأثيرات التغيرات المناخية .

كما تم العمل على رفع كفاءة البنية الاساسية ، وإسناد مشاريع ضخمة لإصلاح الأضرار الناتجة عن التغيرات المناخية ومن أهمها إقامة سدود الحماية والجسور المرتفعة ، وتهيئة ممرات الأودية وتأهيل الشوارع العامة والداخلية ، بالاضافة الى وضع العديد من الإستراتيجيات الهامة مثل استراتيجية الأمن الغذائي ، واستراتيجية تطوير قطاع الثروة السمكية، وكذلك العمل على إعداد إستراتيجية وطنية للطاقة تهدف إلى تحديد التوجهات والسياسات العامة اللازمة لتأمين إحتياجات السلطنة من الطاقة على المدى المتوسط والبعيد حتى عام ٢٠٤٠م.

أما في مجال التخفيف، فقد قامت السلطنة بالعديد من الجهود من أهمها مسح غازات الدفيئة بهدف حصر انبعاثات غازات الدفيئة بشرية المصدر، وإصدار رسائل اعتماد لعدد من مشاريع آلية التنمية النظيفة أبرزها مشروع زراعة مليون نخلة، وزراعة مائة ألف شجرة من أشجار جوز الهند ، وهو ما سيعمل على زيادة المسطحات الخضراء التي ستسهم

بسم الله الرحمن الرحيم

في امتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون، كما قامت العديد من شركات القطاع الخاص بتنفيذ عدد من المشاريع الطموحة الهادفة إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة في السلطنة، واستخدام الطاقة البديلة وزيادة كفاءة الطاقة، وتسعى السلطنة حاليا إلى تحقيق هدف استخدام الطاقة المتجددة بنسبة ١٠٪ من إجمالي الطاقة المستخدمة بالسلطنة بحلول عام ٢٠٢٠م .

ولا زالت جهود السلطنة مستمرة في مجابهة التغيرات المناخية، ويتجلى ذلك من خلال إدخال بُعد التغيرات المناخية في تصميم وتنفيذ أعمال البنية التحتية والمشاريع التنموية المستقبلية، وتدريب وبناء القدرات الوطنية في مجال التغير المناخي، كما تعمل السلطنة حاليا على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتكيف والتخفيف من التغيرات المناخية، المزمع تنفيذها خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٤ الى ٢٠١٦، والتي ستمكن السلطنة من وضع مخططات استباقية للتكيف مع التغيرات المناخية كفيلة بتهيئة المواطنين والمؤسسات الحكومية والخاصة والفاعلين الإقتصاديين لمجابهة التغيرات المناخية بأكبر قدر من المرونة في عدد من القطاعات الهامة كقطاع موارد المياه والزراعة والثروة السمكية والإسكان والصحة والبيئة، وكذلك اتخاذ تدابير طوعية وفقا للإمكانات المتاحة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة في القطاعات المختلفة وفقا للمبادئ المعمول بها في كل من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو.

بسم الله الرحمن الرحيم

أخيرا، فإن سلطنة عمان إذ تقدر الجهود الرامية إلى إيجاد اتفاق عالمي جديد بشأن تغير المناخ بحلول عام ٢٠١٥م، فإنها تؤكد على ضرورة أن يكون الاتفاق مستندا على مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأهمها مبدأ الإنصاف والمسؤولية المشتركة وفق التباين والقدرات المتفاوتة والالتزام بالمسؤولية التاريخية وحق الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة، كما تؤكد السلطنة على أهمية توفير الدعم للدول النامية لمساعدتها على تنويع اقتصادياتها وتقوية قدراتها في التصدي للآثار السلبية لتغير المناخ والآثار السلبية الناتجة عن تدابير الاستجابة مع ضرورة التفرقة الواضحة بين التزامات التخفيف للدول المتقدمة، وبين أنشطة التخفيف الطوعية للدول النامية التي يجب أن تتفق مع مصالحها الوطنية وأولوياتها التنموية، وأن ترتبط بالدعم المالي والتقني وبناء القدرات المقدم من قبل الدول المتقدمة.

ختاما أشكر لكم حسن استماعكم وأتمنى لمؤتمركم هذا النجاح والتوفيق لما فيه خدمة البشرية جمعاء ولجمهورية بيرو الشكر والثناء على حسن استقبالهم وكرم ضيافتهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،